قياس أثر الحوكمة في القطاع العام، والحكومة الالكترونية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى الدول العربية خلال الفترة (2004-2019)

Measuring the impact of governance in the public sector and e-government on incoming foreign direct investment flows to Arab countries during the period (2004-2019)

بن الحاج جلول نصيرة*، جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر)، مخبر الانتماء: إدارة الأسواق المالية بالاستخدام الأساليب الرياضية والإعلام الآلي
بن الحاج جلول رشيدة، جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر)، مخبر الانتماء: إدارة الأسواق المالية بالاستخدام الأساليب الرياضية والإعلام الآلي
حمداني نجاة، جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر)، مخبر الانتماء: إدارة الأسواق المالية بالاستخدام الأساليب الرياضية والإعلام الآلي

تاريخ الاستلام : 2021/08/01 ؛ تاريخ المراجعة : 2021/11/30 ؛ تاريخ النشر : 2021/12/31

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الحكومة الالكترونية والحوكمة في القطاع العام على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة الى الدول العربية في الفترة (2004 – 2019)، وهذا بالاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة على معطيات بانل (PANEL ARDL)الذي يسمح لنا بتحديد الأثر على المدى القصير، والطويل .

وخلصت النتائج الى أن المؤشرات المعتمدة في الدراسة لا تساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي في المدى القصير، على عكس المدى الطويل، حيث جاءت كل من مؤشرات ذات علاقة طردية مع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، باستثناء مؤشر الاستقرار السياسي (PS) جاء بإشارة سالبة وهذا راجع لعدة أسباب أهمها الوضع السياسي والأمني في المنطقة خلال فترة الدراسة .

الكلمات المفتاح : حوكمة القطاع العام ؛ حكومة الكترونية ؛ استثمار أجنبي مباشر ؛ دول العربية ؛ نموذج انحدار ذاتي بتأخيرات موزعة على معطيات بانل.

تصنيف JEL : D73؛ O38؛ F21؛ O50؛ C33.

Abstract: This study aims to measure the impact of e-government and governance in the public sector on the inflows of foreign direct investment to the Arab countries in the period (2004 - 2019), using the (PANEL ARDL) model, which allows us to determine the impact on the long and short, the long.

The results showed that the indicators approved in the study do not contribute to attracting foreign investment in the short term, in contrast to the long term, as all of the indicators have a Positive relationship with foreign direct investment flows, with the exception of the Political Stability Index (PS) which came with a negative sign and this is due to several The most important reasons were the political and security situation in the region during the study period.

Keywords: public sector governance; e-government; foreign direct investment; Arab countries; Panel ARDL Approach.

Jel Classification Codes : D73; O38; F21; O50; C33.

* المؤلف المرسل، nacera.benelhadjdjelloul@univ-relizane.dz

I. تمهيد :

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مفرزات العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية، والذي حظي باهتمام وتنافس كبير من طرف دول العالم من أجل استقطابه وتوطينه بأراضيها، وهذا بسبب أهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية و ما يصاحبه من انتقال معارف تكنولوجية، وخبرات إدارية وتسويقية وتنظيمية، التي تنعكس على كفاءة الموارد البشرية، وزيادة الإنتاج والصادرات بالدول المضيفة، هذا إلى جانب تأثيره الهام في تحفيز الاستثمارات المحلية من خلال المشاركة وتطوير القدرات الذاتية التي تساعدها على إمكانية الولوج إلى الأسواق الخارجية، وغير ذلك من العوامل التي تساهم في خلق حركية وديناميكية لدى البلدان المضيفة.

وبالنظر لجميع المزايا والمكاسب التي تحظى بها الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية، تقوم الدول المتقدمة والنامية على حد السواء بالعمل على تهيئة مناخ الأعمال المناسب والأكثر ملاءمة للشركات العابرة للقارات من خلال تحسين أداء المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تحفز دخول المستثمر الأجنبي اليها، وهذا عن طريق حوكمة هذه لمؤسسات لتجنب الأزمات والانزلاقات في سياساتها الكلية، و مع تطورات هائلة وسريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلوماتية، أصبح التوجه لاستغلال التقنيات التكنولوجية الحديثة كأسلوب اداري "الحكومة الالكترونية" ضرورة حتمية لجميع المؤسسات العامة من أجل تطوير وتحسين أداء العمل الحكومي بجودة عالية وتكاليف أقل ، من أجل تحسن أداء المؤشرات التنمية بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بتحسين جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر.

في هذا الصدد أقدمت العديد من البلدان العربية على غرار بقية دول العالم بوضع مجموعة من السياسات والإجراءات لتحسين من بيئتها القانونية والإدارية من أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعظيم مكاسبها من أجل التنمية، مستفيدة بذلك من المقومات النسبية الموجودة لديها كوفرة الموارد الطبيعية والبشرية والموقع الجغرافي المميز، لكن السؤال الذي يمكن طرحه بالاستناد الى المتغيرات التي تسود عالم اليوم خاصة ما يتعلق بالزخم التكنولوجي والتقني:

ما مدى فعالية الحوكمة والحكومة الالكترونية لدول العربية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة المتعلقة بمدى تأثير الحوكمة والحكومة الإلكترونية بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى الدول العربية، نقترح الفرض التالي:

- ✓ تعتبر مؤشرات الحوكمة من أهم محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، وبما أن مؤشر الحكومة الالكترونية له أثر مباشر على مؤشرات الحوكمة الرشيدة فهذا يعني أنها لها أثر على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد الى دول المنطقة بنفس الاتجاه مؤشرات الحوكمة سواء في المدى القصير أو المدى الطويل أو كلاهما معا.

أهداف الدراسة:

على ضوء ما تقدم، الهدف الأساسي لهذه للدراسة هو قياس أثر تحركات مؤشرات الحوكمة ومؤشر الحكومة الالكترونية على معدل نمو دفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة الى دول العربية في المدى القصير والطويل وتحديد شدة تأثير كل مؤشر على حدى بالمقارنة مع المؤشرات الأخرى.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في كونها من الدراسات القليلة جدا خصوصا العربية منها، التي تناولت أثر مؤشر الحكومة الكترونية الذي يعبر على مدى اعتماد حكومات الدول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقديم الخدمات الى المتعاملين، جنبا الى جنب مع المؤشرات الحوكمة على مستوى تدفقات الأجنبي المباشر، والذي يعتبر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية بشكل عام، ودول العربية على وجه الخصوص.

منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية المطروحة واختبار الفرضية البحث، اعتمدنا المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا المنهج التجريبي وذلك باستعانة بيانات بانل، واقتيادا بمعظم الدارسات السابقة التي عالجت الموضوع وبالظر الى خصوصية البيانات (بيانات طويلة N<T) اخترنا بنموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة على معطيات بانل التي تفيدنا في تحديد مدى تأثر الحوكمة والحكومة الالكترونية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى المقاطع محل الدراسة في المدى القصير والطويل، بالاعتماد على برنامج (STATA 15.0) في معالجة البيانات للحصول على نتائج أكثر دقة.

تقسيمات البحث:

وعن تقسيمات البحث تم تقسيمه أربعة أقسام أساسية هي:

- مدخل الى الحوكمة الحكومة الالكترونية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، وأداء مؤشر الحوكمة والحكومة الالكترونية في المنطقة العربية دراسة تحليلية.
-التعريف بالطريقة والأدوات الدراسة القياسية لأثر الحكومة الالكترونية والحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- عرض النتائج ومناقشتها.

الدراسات السابقة:

-دراسة (Al-Sadiq & Laframboise, 2021)، يرى الباحثين من خلال هذه الدراسة، أن تفشي وباء COVID-19 ساعد في تسريع تحول معظم الحكومات العالم إلى منصات الإنترنت لمواصلة تقديم المعلومات والخدمات للجمهور، كما يفترضان أيضا أنه من المحتمل أن تعمل الحكومة الإلكترونية على تعزيز المزايا المحلية للبلد، وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، حيث قاما باختبار هذه الفرضية تجريبياً باستخدام تحليل بيانات لوحة غير متوازن لـ 178 دولة مضيفة خلال الفترة 2003-2018، وقد أشارت النتائج هذه الدراسة إلى أن الحكومة الإلكترونية تحفز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

-دراسة (Alazzam & Abu-Shanab, 2014) تناولت هذه الورقة العلاقة بين جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وتطوير الحكومة الإلكترونية للبلد المضيف، واستخدمت الباحثين نموذج قياسي يشمل مؤشرين لقياس الحكومة الالكترونية هما مؤشر الفرص العالمية (GOI)، و مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية (EGRI) ل 90 دولة عبر العالم، حيث أكدت النتائج التي توصل لها الباحثين الى وجود علاقة ارتباطية قوية بين المقياسيين محل الدراسة والاستثمار الأجنبي المباشر.

-دراسة (Alamedin , Yagoub, Rafid , & Bashar , 2013) حول تقيِّم آثار مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة الى الدول العربية، باستخدام الاحصاء الوصفي ولوحة الانحدار ما بين البناء على نموذج الجاذبية المتزايدة في الفترة

الممتدة (2000-2009) ل18 بلد عربي، وتوصلت نتائج الانحدار الى أن مؤشرات الحكم الراشد شكل دعما قويا وبشكل إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

-دراسة (خويلد و صاحب، 2020) تناول الباحثين من خلال هذه الورقة تأثير المقص بين مؤشرات الحوكمة وتقلبات صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتطبيقها على دول MENA، باستخدام بيانات بانل ل 17 دولة في الفترة (1996-2017) ، حيث توصلا الى أن النموذج الديناميكي المقترح من قبل (Mijiyawa 2015) وهو النموذج الملائم لدراسة بمقدر نظام العزوم المعممة، و أظهرت النتائج أن جودة مؤشرات الحوكمة امتازت بالمعنوية في أغلبها والتأثير المقلل من تقلبات صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل لاسيما مؤشر الوضع السياسي والأمني السائد في المنطقة.

II. مدخل الى الحوكمة الحكومة الالكترونية

1- مفاهيم عن الحوكمة :

عرفت ألكسندر ويلد (Alexandra wild) الحوكمة على أنها حصيلة التفاعلات، والعلاقات، والتشابكات بين القطاعات المختلفة (القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني) وتتضمن القرارات، التفاوض وعلاقات القوة المختلفة بين أصحاب المصالح لتحديد من يحصل على ماذا متى وكيف ؟ كما أنها تعني العلاقات بين الحكومة والقطاعات المختلفة في المجتمع التي تحدد كيف تنجز الأمور وكيف توفر الخدمات (معاوي، 2017، صفحة 20).

وعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) على أنها ممارسة السلطة السياسية، والاقتصادية، والإدارية في إطار إدارة شؤون دولة معينة على جميع المستويات فهي تشمل الميكانيزمات والعمليات والعلاقات المعقدة بين التنظيمات المختلفة والتي من خلالها يتمكن المواطنون، والجماعات أصحاب المصلحة من ممارسة حقوقهم والوفاء بالتزاماتهم (نصاح و خثير ، 2021، صفحة 24).

كما عرفها المشرع الجزائري من خلال ما ورد في القانون 06 - 06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في المادة 02 على أنها الحكم الراشد الذي بموجبه تكون الادارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية (الجريدة الرسمية، 2006، صفحة 17).

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن الأطراف الفاعلة في الحوكمة تتلخص في" القطاع العام ومؤسساته، القطاع الخاص، المجتمع المدني " حيث أن القطاع العام يعمل توفير الاطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة، فيما يعمل القطاع الخاص دورا هاما في الادارة والمسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه، أما المجتمع المدني يعمل على تفعيل العمل السياسي والاجتماعي من خلال المشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

- مؤشرات الحوكمة في القطاع العام:

تعتبر المؤشرات العالمية للحوكمة (WGI) الصادرة عن البنك الدولي من أكثر المؤشرات شمولية و مصداقية و دقة في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة، بحيث يتم تجميع عناصر البيانات الخاصة بهذه المؤشرات من مصادر مختلفة تقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التي يقوم عليها كل مقياس بعد تقدير واختبار الأهمية الاحصائية والمعنوية للمتغيرات المؤثرة في إدارة الحكم (بن ديش و زرواط، 2016، الصفحات 127-128) وتتمثل في ستة معايير و هي:

الشكل رقم(01): مؤشرات الحوكمة حسب مؤشرات العالمية للحوكمة (WGI)

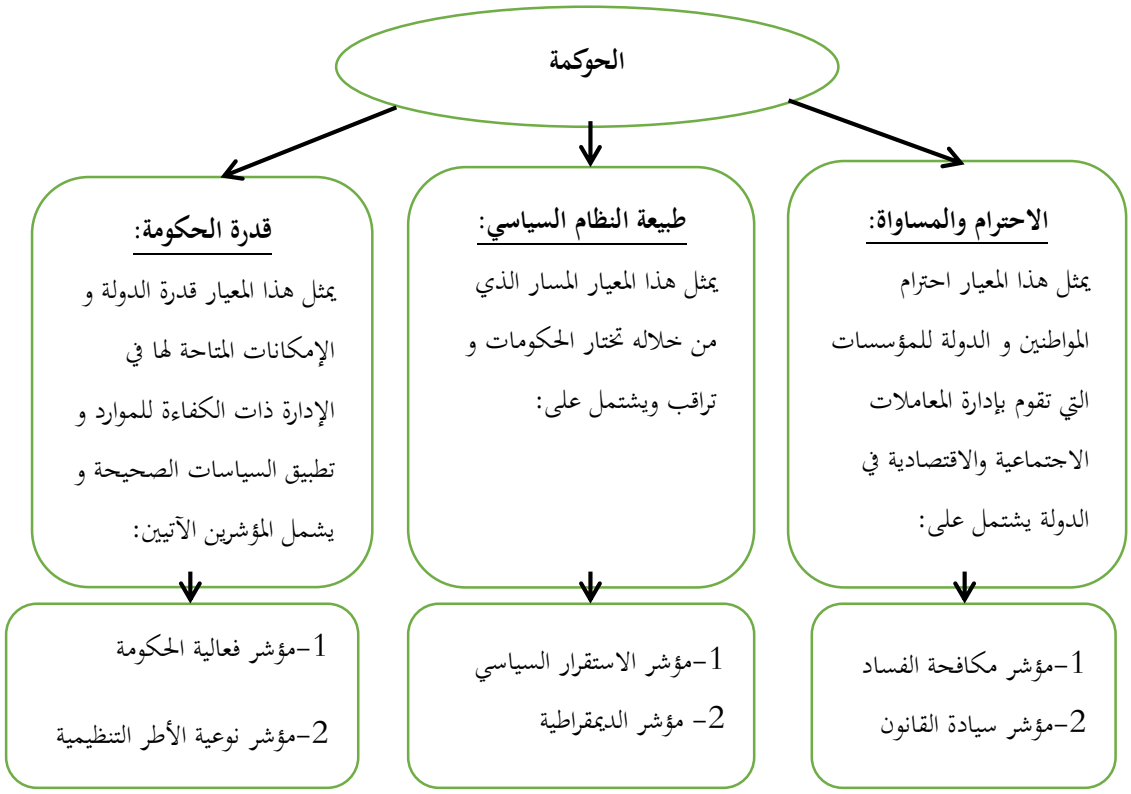

المصدر من إعداد الباحثين بالإعتماد على : (2019) Worldwide Governance Indicators :
http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

2- مفاهيم الحكومة الإلكترونية:

تعددت وتنوعت التعاريف حول الحكومة الإلكترونية، باختلاف الآراء حولها، فيعرفها البعض على أنها معرفة متطورة في تطوير المعرفة الإدارية وتقنياتها التطبيقية والمهارات المهنية، فهي تقوم بإغناء الفكر الإداري بمفاهيم تتصل بالمعرفة الإلكترونية وتقنيات الاتصالات والمعلومات (حسن، حسيني ، و بوعملاق، 2020، صفحة 242) .

ويعرفها البعض الأخر على أنها نظام إلكتروني يعمل على تسهيل وتحسين الشفافية، توفير معلومات سريعة ونشرها الكترونيا وتحسين الكفاءة الإدارية والخدمات العامة في جميع أنشطة الشركة (Kishori & Sharma , 2012, p. 02)

وعرفت أيضا، على أنها محرك توصيل الخدمة الذي يسمح بطلب الخدمات وتسليمها عبر قنوات إلكترونية مختلفة من خلال تمكين حكومة متصلة، مما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة الشاملة في العمليات الحكومية (Al-Khouri, 2013, p. 205).

ومما سبق يمكننا تعريف الحكومة الالكترونية على انها استخدام تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الحكومية، وكذلك لضمان توفير خدمة حكومية مميزة للمواطنين، الشركات، المستثمرين(المحلين أو الأجنبيين).

– العلاقة بين الحكومة الالكترونية والحوكمة:

نتج عن تقنية المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها المتطورة والمتجددة ، واقعا إداريا جديدا، تجلت مظاهره في ظهور الحكومة الالكترونية بمختلف صورها، وإحداث كثير من التغيرات الفكرية والمنظومات التي تم الاعتماد عليها سابقًا، و في هذا الصدد أن الإدارة الإلكترونية هي عبارة عن بنية وظائف وأنشطة في مستوى الأعمال الإلكترونية من جهة والأعمال الحكومية الإلكترونية من جهة أخرى نظرا للترابط القوي بينهما.

ونظرا لأن حجم القطاع الحكومي يشكل نسبة كبيرة من إجمالي القطاعات الاقتصادية في أغلب دول العالم، ونظرا لان القطاع الحكومي لا يقتصر على فئة محددة دون غيرها بل يعم كافة المواطنين والمقيمين والمؤسسات وغيرها، ومن هنا برز دور الحكومة الإلكترونية كوسيلة مثلى للحكومة تمكنها من رعاية مصالح الجمهور من أفراد ومؤسسات إلكترونيا دون حاجة طالب الخدمة إلى التنقل بين الإدارات الحكومية، وهذا يتطلب بدور الاعتماد على اليات الحوكمة، أي الحاكمية الرشيدة للدولة للقيام بتسيير فعال على مستوى الدولة ككل (قيداون و معمري ، 2017، الصفحات 59-60).

III. الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، وأداء مؤشر الحوكمة والحكومة الالكترونية في المنطقة العربية دراسة تحليلية

1- اتجاهات الحديثة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول العربية:

أعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" في تقرير لها، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية في عام 2020 ارتفعت بنسبة 2.5 بالمائة لتبلغ 40.5 مليار دولار، حيث بلغت نسبة هذه التدفقات 6.1 في المائة من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية و4 في المائة من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 999 مليار دولار.

الشكل رقم (02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول العربية 2019-2020 (مقدرة بالمليون دولار)

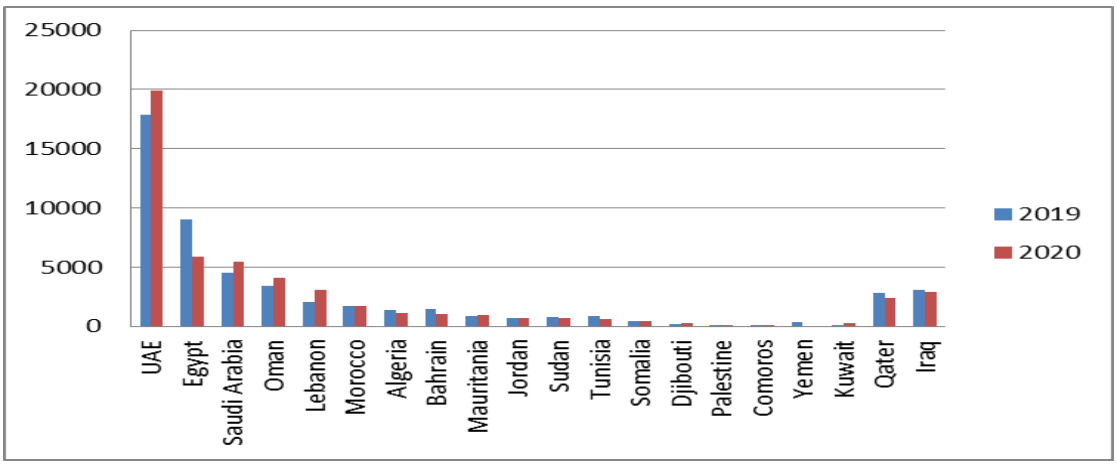

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية المتاحة على الموقع الالكتروني: https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

يؤكد الشكل رقم (02) إلى استمرار التركز الجغرافي للتدفقات الواردة، كما أشار تقرير (The arab investment& Export credit guarantee corporation, 2021, pp. 46-53)، الى أن الامارات استقطبت 19.9 مليار دولار بحصة تجاوزت 49 في المائة من التدفقات الواردة، تلتها مصر بقيمة 5,9 مليارات دولار وحصة 14.5 بالمائة، في حين حلت السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 5.5 مليار دولار وحصة 13.6 بالمائة، وحلت عمان في المرتبة الرابعة بقيمة 4.1 مليار دولار وحصة 10.11 بالمائة، وأخرا لبنان

في المرتبة الخامسة بقيمة 3.1 مليار دولار وحصة 67 بالمائة من الإجمالي محققتا أكبر معدل نمو بالنسبة لجميع الدول العربية بنسبة 49.3 في المائة بعد جزر القمر الذي قدر حجم نمو تدفقات الاستثمارات الاجنبية نحوها بنسبة 132.7 في المائة ، في حين شهدت ثلاث دول (العراق وقطر والكويت) تدفقات داخلية سلبية بقيمة إجمالية قدرها 5.7 مليار دولار أمريكي سنة 2020، مقارنة بالتدفقات السلبية البالغة 6.3 مليار دولار أمريكي إلى ثلاث دول (العراق وقطر واليمن) خلال عام 2019

وجاء في نفس التقرير، أن وضع الدول العربية في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال الذي يقيس الأداء ما بين سنة 2019 و2020 شهد تحسناً بمقدار أربعة مراكز بفضل قيام الدول العربية بتسريع وتيرة الإصلاحات بإجمالي 55 إصلاحاً بزيادة ستة إصلاحات عن 2019، وعلى رغم من ذلك فقد تراجع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بمعدل 38.3 بالمائة إلى 616 مشروعاً ومن حيث التكلفة، بمعدل 40.5 بالمائة إلى 34 مليار دولار، لتشهد المنطقة أدنى أداء منذ عام 2003.

2- العلاقة بين الحوكمة والحكومة الالكترونية وتدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية

يظهر من الشكل الموالي تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي شهد تقلبات تراوحت بين الاتجاه الإيجابي والاتجاه السلبي ما بين سنة 2010-2019.

الشكل رقم (03) : التمثيل البياني للعلاقة بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد ومؤشر الحكومة الالكترونية والحوكمة

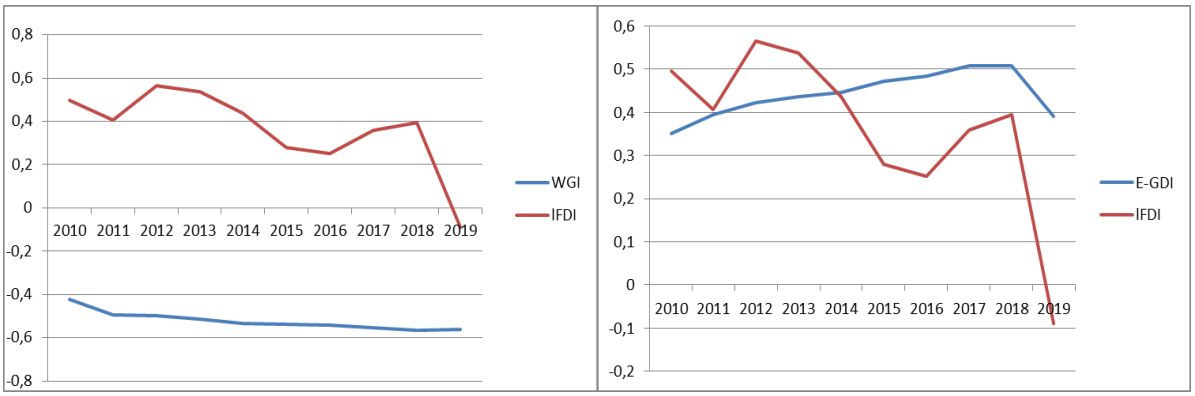

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مؤشرات المتاحة على البنك الدولي المتاحة على الموقع الالكتروني:
https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators والموقع الالكتروني:
http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

- مرحلة التطور الايجابي:

شهت الفترة ما بين 2010-2012 والفترة 2016-2018 تصاعد متزايد في حجم نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى العالم العربي، والتي تتزامن مع الاستقرار النسبي في مؤشر الحوكمة في المنطقة العربية مع تزايد في مستوى مؤشر الحكومة الالكترونية الذي شهد انتعاشا بسبب الاصلاحات التي قامت بها أغلب الدول العربية من أجل تحسين الخدمات الحكومية وتعزيز المشاركة الإلكترونية، حيث أصبح التحول الرقمي جزءًا من خطط التنمية الوطنية للعديد من الدول المنطقة العربية، ويمكن تفسير ارتفاع مستوى جاذبية المنطقة العربية خلال هاتين الفترتين الى بداية تعافي المنطقة من تداعيات الأزمة المالية 2008 وانتعاش أسعار النفط بعد أزمة 2015.

– مرحلة التطور السلبي:

تراجع حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة الى الدول العربية أواخر سنة2012 الى غاية نهاية 2015، وهذا بسبب تراجع متوسط مؤشر الحوكمة المسجل للمنطقة كنتيجة لأحداث ما يسمى بالربيع العربي والتي أثرت على مناخ الأعمال لهذه المنطقة، على رغم من استمرار مؤشر الحكومة الالكترونية في التصاعد خلال فترة الدراسة وهو ما يؤكد أن مؤشر الحوكمة أكثر أهمية من مؤشر الحكومة الالكترونية في العالم العربي.

كما شهدت فترة ما بعد 2018 نفس الاتجاه السلبي في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد وهذا ينسب الى تداعيات الأزمة المزدوجة (الحرب التجارية الأمريكية– الصينية، وأزمة كوفيد19 أواخر سنة 2019) اللتان أثرتا على نمو الانتاج العالمي ومنه على الطلب العالمي.

IV. الطريقة والأدوات الدراسة القياسية لأثر الحكومة الالكترونية والحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

1– نموذج ومعطيات الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقدير أثر الحكومة الالكترونية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد الى الدول العربية، بالمقارنة مع مؤشرات الحوكمة الكلاسيكية، وذلك بالاستعانة بتحليل بيانات البانل، ومن أجل اختبار فرضية الدراسة اعتمدنا على المعطيات السنوية للفترة ما بين (2004–2019) لمجموعة من الدول العربية المتمثلة في: (الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، المغرب، عمان، قطر، السعودية، السودان، تونس، اليمن).

كخطوة أولى في تقدير العلاقة السالفة الذكر، نبدأ بتحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

رمز المتغير	وصف المتغير	مصدر البيانات
FDI	**الاستثمار الأجنبي المباشر(كمتغير تابع)**، صافي التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP%).	البنك الدولي: http://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators
PS	**مؤشر الاستقرار السياسي (كمتغير مستقل)**، يقيس هذا المؤشر ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات، أو نزاع مسلح، أو قلاقل اجتماعية أو تهديد إرهابي، أو صراع داخلي، أو تشتت الطبقة السياسية، أو تغييرات دستورية أو انقلابات عسكرية، ويتم قياس هذا المؤشر في حدود (-2.5،+2.5).	البنك الدولي: http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home
GE	**مؤشر فعالية الحكومة (كمتغير مستقل)**، يقيس هذا المؤشر نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة نوعية الخدمات العامة المقدمة، ونوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كما يقيس فعالية وضع السياسات وتطبيقها في	البنك الدولي: http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

	هذه المجالات، ومصداقية التزام الحكومة لهذه السياسات، يتم قياسه في حدود(-2.5،+2.5).	
RL	**مؤشر سيادة القانون (كمتغير مستقل)**، ينطوي المؤشر على عنصرين هما: حيادية القوانين، ومدى تقيد والتزام المواطنين أو إلزامهم بها، بمعنى أن الجميع، حكّاماً و مسؤولين، ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، أي يجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع، وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، و تكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية، يتم قياس هذا المؤشر في حدود (-2.5،+0.25).	البنك الدولي: http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home
CC	**مؤشر السيطرة على الفساد (كمتغير مستقل)**، يعرف المؤشر السيطرة على الفساد بأنه، سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل مصالح خاصة، ويقيس المؤشر مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد، ومدى إمكانية استغلال النفوذ والأموال العامة للمصلحة الشخصية على كل المستويات، والقدرة على الاستيلاء عليها من قبل النخب السياسية والاقتصادية، يتم قياس هذا المؤشر في حدود (-0.25،+0.25).	البنك الدولي: http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home
EGDI	**مؤشر الحكومة الالكترونية (كمتغير مستقل)**، تستند دراسة هذا المؤشر إلى مسح شامل للوجود على الإنترنت لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، والتي تقوم بتقييم المواقع الإلكترونية الوطنية وكيفية تطبيق سياسات واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية بشكل عام وفي قطاعات محددة لتقديم الخدمات الأساسية، حيث يقيِّم المؤشر مستوى التطور في استخدام وتنمية الحكومة الإلكترونية في الدول الأعضاء بالاستناد الى ثلاث أبعاد رئيسية تتضمن، توفر الخدمات الإلكترونية، والبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالإضافة إلى القدرة البشرية.	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأمم المتحدة: www.publicadministration.un.org/egovkb/data-center ملاحظة: نظرا لأن المؤشر يصدر كل سنتين اعتمدنا المتوسطات الثلاثية لتلافي بيانات السنوات المفقودة.

المصدر: من إعداد الباحثين

بناء على ما سبق يمكن اقتراح الصياغة التالية:

$$FDI_{it}=\beta 0+\beta 1PS_{it}+\beta 2GE_{it}+\beta 3RL_{it}+\beta 3CC_{it}+\beta 3EGDI_{it}+\varepsilon_{it}$$

V. عرض النتائج ومناقشتها

- **اختبار التجانس:**

يستعمل اختبار (Hsiao,1986) للتحقق من تجانس المعلمات والثوابت لجميع الأفراد (الدول العربية محل الدراسة)، ومن ثم مع معرفة النموذج الملائم للدراسة:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار التجانس ل(1986) Hsiao

نوع الاختبار	القيمة الاحصائية F	القيمة الاحتمالية	القرار
التجانس الكلي	5.0210863	$1.380e-^{13}$	رفض H_0^1
تجانس المعلمات	3.72893	$4.626e-^{09}$	رفض H_0^2
تجانس المقاطع	6.1970674	$5.649e-^{08}$	رفض H_0^3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات STATA15.0.

تؤكد لنا احتمالية الاختبار الأول الموضحة في الجدول رقم (02) عدم وجود تجانس كلي بين دول العينة، وبالتالي رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية (5%)، أما عن الاختبار الثاني وانطلاقا من قيمته الاحتمالية المبينة أعلاه ، نرفض مرة أخرى فرضية العدم التي تقضي بتجانس المعلمات بين الدول، مما يني أن هنالك اختلافات كلية في الميول (Slope) والقواطع (Intercept) ، وعليه يمكن القول بأن نماذج بانل الساكنة غير ملائمة، حيث سنستعين بنماذج بانل الديناميكية لتقدير نموذج الدراسة.

- **دراسة استقراريه متغيرات الدراسة:**

للكشف عن مستويات تكامل المتغيرات باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل المناسب، أي في حالة استقلالية المقاطع العرضية فإنه يتم اعتماد اختبارات الجيل الأول، أما إذا كان هناك ارتباط بين المقاطع العرضية فإنه يتم استخدام اختبار (CIPS) و (CADF) اللذان يمكن عدهم من اختبارات الجيل الثاني اللذان اقترحهم (Pesaran M. , 2007, pp. 301-305)، حيث تعد اختبارات الجيل الثاني أكثر قوة في تصحيح عدم التجانس، من اختبارات الجيل الأول (Shah , Songsheng , Abdul , & Sumayya, 2020, p. 6)والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): نتائج اختبارات الجيل الثاني لجذر الوحدة لنموذج بانل حسب (Pesaran 2007).

CADF Test		CIPS Test		المتغيرات
First diff	Levels	First diff	Levels	
6.639-	3.432-	5.9181-	4.0566-	FDI
(0.000)***	(0.000)***	(0.0000)***	(0.0000)***	P.Value
4.128-	0.677-	5.7571-	2.1959-	PS
(0.000)***	(0.249)	(0.0000)***	(0.0140)**	P.Value
5.375-	0.802	6.6312-	2.6781-	GE
(0.000)***	(0.789)	(0.0000)***	(0.0037)***	P.Value
4.130-	0.718-	5.8690-	2.7594-	RL
(0.000)***	(0.236)	(0.0000)***	(0.0029)***	P.Value
6.958-	2.720-	6.2270-	3.9063-	CC
(0.000)***	(0.003)***	(0.0000)***	(0.0000)***	P.Value
1.739-	1.231	3.2929-	0.5756	EGDI
(0.041)**	(0.891)	(0.0005)***	(0.7176)	P.Value

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.0

ملاحظة: (*)،(**)،(***) تشير الى مستوى المعنوية 10%، 5%، 1% على التوالي.

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبارات الاستقرارية باستخدام كل من (CIPS test) و(CADF test)، حيث بينت النتائج بأن كل من المتغيرات: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ومؤشر السيطرة على الفساد (CC) مستقرة عند المستوى (Level) ومتكاملة من الدرجة I(0)، أما عن مؤشر الحكومة الالكترونية (EGDI) فقد بينت النتائج أنه مستقرة بعد اجراء الفرق الأول وبالتالي هي متكاملة من الدرجة I(1)، وبالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي (PS)، و مؤشر فعالية الحكومة (GE) ، و مؤشر سيادة القانون (RL) فجاءت مستقرة عند المستوى بالنسبة لاختبار(CIPS)، على عكس الاختبار (CADF) التي لم تستقر فيه المتغيرات السالفة الذكر الابعد اجراء الفرق الأول، ومنه فهي متكاملة عند الدرجةI(1) ، ومنه بيانات بانل غير مستقرة من نفس الدرجة ، فمنها من هو متكامل

من الدرجة صفر I(0)، ومنها ما هو متكامل من الدرجة واحد I(1)، وحسب المنهج القياسي فإن من المرجح أن يكون Panel-ARDL هو النموذج الملائم للدراسة.

- **اختبار التكامل المشترك:**

للكشف عن وجود علاقة متوازنة طويلة الأجل بين النمو مؤشر التنافسية الاقتصادي والمتغيرات المستقلة، سوف نقوم باستخدام اختبار Pedroni واختبار Westerlund & L.Edgerton الذي يصلح في الحالات التي تكون حالة عدم التجانس كبيرة وفي حالة التكامل المشترك في الأجل الطويل، وكذلك في الأجل القصر الديناميكي ووجود ارتباط في المقاطع العرضية (Persyn & Westerlund, 2008, p. 232)، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار التكامل المشترك (Cointégration test)

الاختبار		Group	panel
Pedroni	Modified Phillips-Perron t	4.1200 (0.0000)	2.9096 (0.0018)
	Phillips-Perron t	3.7985- (0.0001)	3.0205- (0.0013)
	Augmented Dickey-Fuller t	5.0358- (0.0000)	2.8175- (0.0024)
Westerlund	Variance ratio	3.1150 (0.0009)	1.5778 (0.0573)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.0

ملاحظة: (*)،(**)،(***) تشير الى مستوى المعنوية 10%، 5%، 1% على التوالي.

الجدول (04)، يوضح نتائج اختبارات التكامل المشترك والتي تشير إلى أن أغلب الإحصاءات، ترفض فرضية العدم، التي تحكم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة عند مستوى (5%)، إذن يمكن القول بأنه توجد علاقة تكامل مشترك بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ومؤشرات الحوكمة والحكومة الالكترونية داخل دول العينة خلال فترة الدراسة.

- **اختيار النموذج الملائم للدراسة:**

تشير دراسة (Pesaran & Smith, 1995, p. 86)لأن تطبق فرضية الدمج أو تساوي الميول في نماذج البانل الديناميكية تقود إلى مشكلة توصف بتحيز معلمات الميل غير المتجانسة و التي تفضي الى تقديرات غير متسقة نظرا لعدم تجانس معلمات الميل حتى في حالة العينات الكبيرة، وقد قدم كل من (Pesaran, Shin, & Smith, 1999, pp. 631-633) طريقتين للتعامل مع التحيز الناتج عن الميول غير المتجانسة في نماذج البانل الديناميكية، و هما:

أ. مقدرة وسط المجموعة :(Mean Group) اختصار MG ، يشير كل من (Pesaran & Smith, 1995) إلى أن هذه الطريقة تعطي تقديرات متسقة لوسط معالم نموذج البانل، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس في المدى القصير والطويل أي تسمح لمعلمات النموذج بأن تتفاوت حسب كل دولة، غير انه يعاب على MG أنها لا تأخذ في الحسبان إمكانية أن بعض المعلمات النموذج قد تكون متجانسة عبر الدول، لهذا ظهرت طريقة وسط المجموعة المدمجة.

ب. مقدرة وسط المجموعة المدمجة :(Pooled Mean Group) اختصار PMG ، اقترح كل من (Pesaran, et al, 1999) هذه الطريقة التي تجمع بين طريقة وسط المجموعة، التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج، و طريقة التقدير المدمج التقليدية ، مثل طريقة الأثار الثابتة أو العشوائية، التي تقيد ميول النموذج و تسمح فقط بتفاوت المقاطع لكل دولة. وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمجة في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل، أي أنها متساوية لكل الدول، أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ.

لتحديد طريقة التقدير الملائمة وللمفاضلة بين مقدرات وسط المجموعة ومقدرات وسط المجموعة المدمجة، نستخدم اختبار (Hausman, 1978) لفحص فرضية تجانس معلمات المدى الطويل، ففي ظل هذا الفرض تكون مقدرة PMG متسقة وأعلى كفاءة(ذات تباين أقل) من مقدر MG .

الجدول رقم (05): نتائج اختبار المفاضلة بين نماذج (Panel ARDL) (Hausman test)

نوع الاختبار	المفاضلة ما بين	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية	القرار
Hausman	MG/PMG	0.16	0.6818	PMG

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.0

ملاحظة: (*)،(**)،(***) تشير الى مستوى المعنوية 10%، 5%، 1% على التوالي.

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول أعلاه الذي يظهر أن القيمة المحسوبة أقل من الجدولية وبالتالي يمكن قبول فرضية العدم القائل بتجانس معلمة تصحيح الخطأ، مما يعني أن تقديرات المدى الطويل لدول العينة متجانسة، بينما تقديرات المدى القصير وتصحيح الخطأ غير متجانسة وتتفاوت من دولة إلى أخرى. وبناء على ذلك تصبح طريقة (PMG) هي الأفضل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

- **نتائج التقدير ومناقشتها:**

الجدول رقم: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة (PMG)

مقدرات المدى الطويل			
المتغيرة	**قيمة المعلمة**	**الاحصائية (F)**	**القيمة الاحتمالية**
PS	4.471429-	15.18-	(0.000)***
GE	4.052187	12.80	(0.000)***
RL	6.504505	23.26	(0.000)***
CC	2.187335-	9.95-	(0.000)***
EGDI	2.705089	3.80	(0.000)***
مقدرات المدى القصير			
حد تصحيح الخطأ (ETC)	0.3108708-	2.51-	(0.012)**
D(PS)	0.1199041-	0.08-	(0.933)
D(GE)	4.14211	1.13	(0.258)
D(RL)	1.601765-	0.75-	(0.454)
D(CC)	0.0019406-	0.00-	(0.999)
D(EGDI)	0.8813238	0.36	(0.715)
C	0.2093806-	0.59-	(0.552)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.0

ملاحظة: (*)،(**)،(***) تشير الى مستوى المعنوية 10%، 5%، 1% على التوالي.

يظهر الجدول أعلاه نتائج تقدير النموذج باستعمال طريقة PMG ، حيث قدرت معلمة حد تصحيح الخطأ ب (-0.3108708) وهي ذات معنوية إحصائية، بإشارة سالبة وهو ما يؤكد معنوية العلاقة طويلة الأجل بين المتغير المستقل (FDI) والمتغيرات المفسرة (GDP,PS,IDI)، وعليه فالنموذج يتضمن آلية تعديل الاختلال عن التوازن، وتقدر سرعته بحوالي 31 في المائة سنويا، مما يعني أن الانحرافات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى دول العينة في الأجل القصير يتم تصحيحها في 3 سنوات و 79 يوما للعودة للوضع التوازني في الأجل الطويل.

نلاحظ أن جميع معلمات مؤشرات الحوكمة المتمثلة في (الاستقرار السياسيPS، مؤشر سيادة القانون RL، مؤشر السيطرة على الفساد CC) ومؤشر الحكومة الإلكترونية غير معنوية في الأجل القصير، أي أنها لا تؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى دول العينة في المدى القصير، ويفسر ذلك اقتصاديا بأن المستثمر الأجنبي يفضل التريث وعدم المغامرة في الفترة القصيرة بسبب القلق وحالة اللايقين التي تسيطر على مناخ الأعمال لدول العربية بسبب أن فترة الدراسة تحتوي على أزمات اقتصادية (على غرار الأزمة المالية 2008 وازمة النفط 2014) وسياسية(أحداث الربيع العربي التي شملت اغلب الدول العربية).

- ✓ نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها وجود علاقة معنوية إحصائية سالبة بين مؤشر الاستقرار السياسي (PS) و الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كل زيادة في الاستقرار السياسي ب 1% تؤدي إلى تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول العينة ب 4.47 %، وهو ما توصلت له العديد من الدراسات السابقة ويمكن نسب ذلك للوضع السياسي والأمني (الربيع العربي) الذي مرت به دول العينة كما سبق الاشارة اليه خلال فترة الدراسة ، والتي كثيرا ما تطلبت تدخلات أطراف خارجية "سياسية أو عسكرية" لاحتواء وحل تلك الأزمات، وكثيرا ما تستدعي هذه التدخلات تقديم دعم اقتصادي على المدى الطويل في شكل استثمارات أجنبية مباشرة لإعمار تلك المناطق.
- ✓ كذلك هو الحال بالنسبة لمؤشر السيطرة على الفساد (CC)، فقد أظهرت النتيجة وجود علاقة معنوية موجبة بينه و بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث أن كل زيادة في مؤشر السيطرة على الفساد بقيمة1% تؤدي الى تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد الى الدول العربية المختارة بنسبة 2.19% خلال فترة الدراسة. و اختلفت الدراسات حول العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر فهناك من يرى أن الفساد يشكل تشجيعا لتوافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأخرون يؤكدون أن مستوى تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة الى الدول النظيفة ترفع أكثر مما هو عليه في البلدان التي لديها معدلات مرتفعة من الفساد، وهذا لما يترتب عليه من أعباء وتكاليف إضافية بالنسبة لرجال الأعمال والمستثمرين بسبب الرشاوي وارتفاع درجة المخاطرة.
- ✓ و نلاحظ أيضا من خلال النتائج وجود علاقة معنوية إحصائية إيجابية بين مؤشر سيادة القانون (RL) و الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كل زيادة في سيادة القانون ب 1% تؤدي إلى زيادة مهمة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة ب 50.6 %، وهو ما يتوافق مع أغلب الدراسات في هذا المجال حيث أن نجاح الدول المضيفة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب وجود نظام قضائي فعال وعادل يضمن تنفيذ العقود وحماية وحقوق الملكية الفكرية، وسمو القواعد القانونية والتنظيمية على كافة المتعاملين الاقتصاديين وعدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب، وهذا ما يعرف بسيادة أو حكم القانون، فالخروج عن هذه القواعد وتحيز القوانين والتشريعات يؤدي إلى تفشي الفساد الإداري المالي والسياسي وزعزعة استقرار بيئة الأعمال وعدم القدرة على التنبؤ.
- ✓ و بالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة (GE) فقد لوحظ من خلال النتائج وجود علاقة معنوية إحصائية إيجابية بينه و بين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كل زيادة في فعالية الحكومة ب 1% تؤدي إلى زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول العينة ب 4.05 %، وهذا يعود الى أن القدرة السياسية المرتفعة لدولة ما تنعكس بالإيجاب على البيئة الاقتصادية لها وهو ما يحفز المستثمر الأجنبي على اتخاذ قرار توطين استثماره بهذه الدولة لها على عكس الدولة ذات القدرة السياسية المنخفضة.
- ✓ وفيما يخص مؤشر الحكومة الالكترونية (EGDI) أكدت النتائج على وجود علاقة معنوية إحصائية إيجابية بينه وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى الدول العربية المختارة، فكل زيادة في مستوى مؤشر الحكومة الالكترونية بنسبة 1% تزيد من مستوى

تدفقات الاستثمار الوافد بقيمة 2.70%، وينسب ذلك الى المجهودات التي بذلتها الدول العربية من أجل رقمنة حكوماتها عن طريق الاستثمارات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والاستثمارات التكميلية في اللوائح التنظيمية الخاصة بتحديد الهوية الرقمية وحماية البيانات والأمن الالكتروني لتعزيز استجابة الحكومات وثقة المواطنين والمتعاملين الاقتصادين على غرار تطبيق "هندسة" ونظام "راصد" في الإمارات، وتطبيق "طلبي" في المغرب، وتطبيق "المسافر الذكي" على الهاتف المحمول في تونس، وتطبيق "كلنا أمن" في السعودية، حيث بدأت الأبحاث تُظهر كيف تعزز التكنولوجيا الرقمية مشاركة المواطن وقدرته على التعبير عن رأيه،(دور وسائل التواصل الاجتماعي في أحداث الربيع العربي).

ومما سبق يمكن القول أن الحكومة الالكترونية في الدول العربية ساهمت في تحسين من قيمة مؤشرات الحوكمة من خلال تمكين الأفراد والشركات من ابداء الرأي والمشاركة، وتقليل احتمالات الفساد والاحتيال عن طريق التعاملات المباشرة المقترنة مع تحديد الهوية الى غير ذلك من المزايا التي تشكل بدورها دافعا للمستثمر الأجنبي لاتخاذ قرار توطين استثماراته بدول العينة.

VI. الخلاصة:

تعتبر الدول العربية شأنها شأن دول العالم تسعى جاهدت الى استحداث نظم قانونية قوية ومؤسسات سليمة مسايرة لتطور التكنولوجي والتقني الذي يشهده العالم المعاصر، وهذا في سبيل ارساء أسس الحوكمة في القطاع العام المبنية على ما يعرف بالحكومة الالكترونية من أجل تحسين مستوى جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الضيفة، خاصة في ظل اشتداد المنافسة بين الدول، حيث أصبح المستثمرون يبحثون عن أية عوامل أو حوافز إضافية لاتخاذهم قراراتهم الاستثمارية، وبناء على ذلك هدفت الدراسة الى تقييم اثر الحوكمة والحكومة الالكترونية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية باستعانة بمقدرات الوسط المجموعة المدمجة (PMG) في الفترة الممتدة ما بين 2004-2019، حيث تم قبول فرضية الدراسة والتي تؤكد على أهمية حدوث صدمات إيجابية لمؤشر الحكومة الالكترونية (EGDI) ومؤشرات الحوكمة في القطاع العام "مؤشر السيطرة على الفساد (CC)، مؤشر سيادة القانون (RL)، مؤشر فعالية الحكومة (GE)"، لها دور ايجابي في دعم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى دول العينة ، خاصة في الدى الطويل، حيث أن التحسن المستمر من فترة إلى أخرى يثبت أن مؤشرات الحوكمة والحكومة الالكترونية تحتاج إلى وقت طويل حتى يظهر أثرها على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي فأكدت النتائج وجود علاقة سلبية بينه وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة الى المنطقة بسبب التوترات السياسية التي عاشتها أغلب الدول العربية والتي طالما استدعت تدخلات أطراف أجنبية لحل تلك الأزمات والتي حملت معها في مجملها حقائب استثمارية أجنبية لإعمار تلك المناطق كما يبدو في ظاهر.

على ضوء النتائج المتوصل إليها، سنعرض جملة من **التوصيات** التالية:

- ضرورة وضع خطط واستراتيجيات تعاونية بين الدول العربية لتحسين العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار بمشاركة مختلف الجهات الفاعلة وكذلك بتبادل الخبرات المؤسسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتقنية.
- العمل على تحسين من أداء المؤشرات الفرعية للحوكمة، وذلك بالقيام بعدة إصلاحات المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة لتعزيز المشاركة والمساءلة الاستقرار السياسي وغياب العنف، وجودة التنظيمات والتشريعات سيادة القانون ومحاربة معالم الفساد.
- تحديد التغيرات والعوامل الأكثر قيمة من قبل المستثمرين في بيئة أداء الأعمال، من أجل تحسينها وتعظيمها من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاحتفاظ بهم، وتعظيم مكاسبه.
- ضرورة التنسيق بين المحددات المؤسساتية والمحددات الكلاسيكية لزيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة الى الدول العربية.
- و أخيرا يجب على حكومات الدول العربية التخطيط للاستقطاب النوعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المواتية للسياسات التنموية المخطط لها، وأن لا يقتصر على الاستقطاب الكمي.

- ملاحق :

الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

```
. xtsum rcr x3 Gx mx CC nGcr
```

Variable		Mean	Std. dev.	Min	Max	Observations
rcr	overall	2.838585	3.28665	-3.176085	23.53737	N = 176
	between		2.083104	.503406	8.117437	n = 11
	within		2.611808	-3.578845	18.25852	T = 16
x3	overall	-.5807758	1.051458	-2.883311	1.223833	N = 176
	between		1.054688	-2.287797	1.002687	n = 11
	within		.297558	-1.284311	.3614146	T = 16
Gx	overall	-.2408584	.6644375	-2.278422	1.057716	N = 176
	between		.6580234	-1.386869	.7383044	n = 11
	within		.2106843	-1.176211	.2778208	T = 16
mx	overall	-.1731761	.6787845	-1.788885	.9585235	N = 176
	between		.6826147	-1.288858	.7388865	n = 11
	within		.1533307	-.6631033	.1976658	T = 16
CC	overall	-.2438821	.6783181	-1.681461	1.567186	N = 176
	between		.6807541	-1.36233	.8390644	n = 11
	within		.190818	-.6803768	.4581484	T = 16
nGcr	overall	.4087802	.1587017	.04761	.7388	N = 176
	between		.1075635	.2472883	.5607578	n = 11
	within		.1208636	.0587402	.7230802	T = 16

تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة (MG)

```
. xtpmg d.rcr d.x3 d.Gx d.mx d.CC d.nGcr,lr(l.rcr x3 Gx mx CC nGcr)ec(ec)replace mg
```

```
Mean Group estimation: error Correction rcrm
(estimate results saved as mg)
```

D.rcr	Coef.	Std. err.	z	P>|z|	[95% Conf.	interval]
ec						
x3	-29.78126	29.8966	-0.99	0.321	-88.58352	28.00101
Gx	41.70186	34.6185	1.20	0.228	-26.14814	109.5519
mx	35.57823	53.27373	0.67	0.504	-68.83537	139.9918
CC	-57.81265	63.07621	-0.92	0.359	-181.4389	65.81445
nGcr	165.9691	164.2636	1.19	0.233	-135.9817	517.9199
Gx						
ec	-.8058797	.2802414	-3.23	0.001	-1.455243	-.3567167
x3						
D1.	-2.088738	2.332259	-0.90	0.370	-6.660882	2.481406
Gx						
D1.	-7.736534	11.27462	-0.69	0.493	-29.83439	14.36131
mx						
D1.	14.68853	12.96658	1.14	0.256	-10.6753	40.07436
CC						
D1.	-3.982388	5.161138	-0.77	0.439	-14.05883	6.094056
nGcr						
D1.	1.078104	13.46086	0.08	0.936	-25.3047	27.46091
_cons	3.88913	7.048872	0.55	0.580	-9.917405	17.71367

تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكية (Dynamic Fixed Effects)

```
. xtpmg d.rer d.rs d.Ge d.ex d.CC d.zGcc,lr(l.rer rs Ge ex CC zGcc)ec(ec)replace dfe

Dynamic fixed effects regression: estimated error correction term
(estimate results saved as ec)

------------------------------------------------------------------------------
             |      Coef.   Std. err.      z    P>|z|     [95% Conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
ec           |
          rs |   2.488466   1.644388     1.51   0.130    -.733476    5.712407
          Ge |  -3.336593   2.748848    -0.85   0.385    -7.724425    3.051239
          ex |    .074247   3.066338     0.02   0.981    -5.935667    6.084161
          CC |   1.403088   2.285777     0.61   0.541    -3.066542    5.902737
       zGcc  |  -14.78783   3.238785    -4.57   0.000    -21.14576   -8.429912
-------------+----------------------------------------------------------------
SR           |
          ec |  -.4721458   .0614042    -7.69   0.000    -.5924859   -.3517057
             |
          rs |
         L1. |  -2.137497   .9907094    -2.16   0.031    -4.07825    -.1967446
             |
          Ge |
         L1. |     4.0034    1.71816     2.33   0.020     .6358691    7.370932
             |
          ex |
         L1. |    2.63541   1.866045     1.41   0.158    -1.02187     6.29269
             |
          CC |
         L1. |   .7950873   1.377611     0.43   0.666    -2.10488     3.295155
             |
        zGcc |
         L1. |   2.135743   1.864308     1.09   0.277    -1.71423     5.985716
             |
       _cons |   4.862428   .7394519     6.58   0.000     3.41313     6.311726
------------------------------------------------------------------------------
```

- الإحالات والمراجع :

1. Alamedin , B., Yagoub, G., Rafid , A., & Bashar , A.-F. (2013). The effects of good governance on foreign direct investment inflows in Arab countries. *Applied Financial Economics, 23*(15), 1239-1247.

2. Alazzam, A., & Abu-Shanab, E. (2014). E-government: The gate for attracting foreign investments. *International Conference on Computer Science and Information Technology (CSIT)* (pp. 161-165). IEEE Computer Society.

3. Al-Khouri, A. (2013). Environment sustainability in the age of digital revolution A Review of the Field. *review American Journal of Humanities and Social Sciences, 1*(4), 202-211.

4. Al-Sadiq, A., & Laframboise, N. (2021, 01 15). The Role of E-Government in Promoting Foreign Direct Investment Inflows. (I. M. Fund, Ed.) *IMF WORKING PAPER, 2021*(008), pp. 1-20.

5. Kishori, L., & Sharma , S. (2012). Impact of Cloud Computing in Implementing Cost Effective Egovernance Operations. *GIAN JYOTI EJOURNAL, 01*(02), 1-12.

6. Persyn , D., & Westerlund, J. (2008). Error-correction–based cointegration tests. *The Stata Journal, 8*(2), 232-241.

7. Pesaran, H., & Smith, R. (1995, July). Estimating long-run relationships from dynamic heterogeneous panels. *Journal of Econometrics*, 79-113.

8. Pesaran, H., Shin, Y., & Smith, R. (1999, June). Mean Group Estimation Of Dynamic Heterogeneous Panels. *Journal of the American Statistical Association*, 621-634.

9. Pesaran, M. (2007). A Simple Panel Unit Root Test In The Presence Of Cross-section Dependence. *Journal of Applied Econometrics*(22), 265-312.

10. Shah , S., Songsheng , C., Abdul , H., & Sumayya. (2020). The role of financial development and globalization in the environment: Accounting ecological footprint indicators for selected one-belt-one-road initiative countries. *Journal of Cleaner Production*(250), 1-15.

11. The arab investment& Export credit guarantee corporation. (2021). *The Report of the Investment Climate in Arab countries.* Kuwait,1-56.

12. إبراهيم خويلد، و وليد صاحب. (2020). جودة مؤشرات الحوكمة وأثرها في التقليل من تقلبات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA للفترة 1996-2017 مقاربة نموذج بانل الديناميكي. *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 06*(01)، 95-104.

13. أبو بكر الصديق قيداون، و خيرة معمري . (2017). الحكومة الالكترونية ومتطلباتها في ظل الحوكمة الرشيدة. الريادة لاقتصاديات الأعمال، 03(01)، 48-64.

14. الجريدة الرسمية. (2006). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية" القانون رقم 06 - 06 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق ل 20فيفري 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة" الجريدة رقم 15 تاريخ الجريدة 06 / 03 / 2006 المادة 02. 16-21.

15. بوعمرة حسن، وسام حسيني ، و نورة بوعملاق. (2020). الحكومة الإلكترونية وأثرها على التنمية المستدامة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2017). *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 06*(02)، 239-258.

16. سليمان نصاح ، و محمد خثير . (2021). دراسة قياسية لأثر الحوكمة على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1996 - 2016) باستخدام منهجية ARDL. *مجلة التنظيم والعمل، 09*(02)، 22-39.

17. نعيمة بن ديش ، و فاطمة الزهراء زرواط. (2016). الحكم الراشد و الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة (1996-2014). *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 09*(02)، 124-140.

18. وفاء معاوي. (2017). الحوكمة المحلية الإلكترونية كآلية للتنمية في الجزائر دراسة حالة ولاية سطيف(أطروحة دكتوراه). 1-382. باتنة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص التنظيمات السياسية والادارية: جامعة باتنة.